العدد (1826) السنة السابعة - الأحد (20) حزيران 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

من الدولار إلى الدينار!

تسعيرة بطاقات شحن الهاتف النقال تثير الجدل

مكتب بيع وشحن الموبايل

حرم العراق منذ عقود من استخدام الهاتف النقال ذلك ان النظام السابق كان شديد الحذر والحيطة من استغلال هذه الخدمة لاغراض تخل بالامن وربما تقود الى الثورة او التمرد، وعند اطلاق الخدمة بعد احداث عام ٢٠٠٣ انتشربيع واقتناء هذا الجهاز بشكل كبير، وكان المواطن مسرورا بهذه الخدمة التي كانت جديدة عليه الا انه يتساءل اليوم عن ان الاجراءات لتطبيق الية جديدة في احتساب اسعار المكالمات وفترا تها تتضمن اعتماد عملة الدينار العراقي بدلا من الدولار، واستخدام اسلوب حساب الثواني بدلا من الدقائق واستخدام الكارت الورقي بدلا من كارت الشحن التقليدي (لكارتوني).

سـها الشيخلـي ..... تصوير / مهدي الخالدي

احتساب سعر المكالمات

في مؤتمره الصحفي الذي عقده في مطلع شهر نيسان الماضي اعلن المدير التنفيذي لشركة زين العراق علي الدهوي ان الشركة بدات ومنذ شهر اعتماد الاسلوب الجديد في احتساب سعر المكالمات، مبينا ان الالية الجديدة ستشمل جميع الخدمات التي تقدمها الشركة للمستخدمين من دون استثناء، كما اوضح رئيس مجلس الامناء في هيئة الاتصالات والاعلام عبد الصافي الربيعي ان التغيير في الية عمل شركات الهاتف النقال جاء بعد اتفاق حصل في وقت سابق تم بموجبه منح تلك الشركات مهلة تنتهي في ختام شهر اذار الماضي لاعتماد الدينار العراقي في تسعيرة بطاقات شحن الهاتف النقال، واحتساب اسعار المكالمات.

تقسيم الدقيقة الى ٦ أقسام

واشار الربيعي الى ان النظام الجديد الذي تم الاتفاق بموجبه يتضمن تقسيم الدقيقة الى ستة اقسام، يكون كل قسم محتويا على عشر ثوان، وان الثواني العشر الاولى تحتسب بسعر مختلف عن باقي اقسام الدقيقة، وما تبقى منها يكون سعره تنازليا.

وبين الربيعي ان التحول الى النظام الجديد قد ترافقه بعض الصعوبات والمشاكل الفنية، مؤكدا ان هيئة الاتصالات والاعلام راعت هذا الامر بمنح شركات الهاتف النقال مهلة اضافية امدها اسبوعان على ابعد تقدير لحل تلك المشاكل، مشيرا الى وجود مساع جادة من قبل جميع الاطراف للتحول الى النظام الجديد وبما يخدم المواطن العراقي.

المايكرويف الوطني

وفي حديث سابق اتهم وزير الاتصالات فاروق عبد الله شركات الهاتف النقال العاملة في العراق بتقديمها أسوأ الخدمات اضافة الى مسؤوليتها عن هدر الاموال العامة، وأكد عبد الله في مؤتمره الصحفي الذي عقد في مبنى الوزارة وجود مخالفات كبيرة في تلك الشبكات وهذا ادى الى سوء الخدمة المقدمة للمواطنين، مطالبا الحكومة بمحاسبة شركات الهاتف النقال وهدرها المال العام، مبينا (ان الحكومة العراقية اصبحت لديها القناعة التامة لانشاء شركة رابعة للهاتف النقال تنافس الشركات الموجودة وتقدم خدمة افضل وارخص للمواطن)، واضاف عبد الله في المؤتمر ان (مشروع المايكرويف الوطني يعد من الانجازات التي تواجه تحديات كبيرة لتطوير القطاعات كافة وان الوزارة تقوم بتقديم خدمات البنية التحتية التي تحتاج الى امكانيات مادية كبيرة من اجل اعادة تاهيل قطاع الاتصالات لضمان استمرار الخدمة والكفاءة التي تصل الى ٩٠٪، مضيفا ان المشروع تم توقيع عقده مع شركة الكتيل لوسنت بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٣ وان جهة التمويل هي البنك الدولي بمبلغ ٥٢ مليون دولار وتم تفعيل العقد (فتح اعتماد) في ٢٠٠٩/٦/٢٢ وان أسلوب تنفيذ المشروع سيتم حسب مشروع (تسليم المفتاح) وان صيانة وتوسيع المشروع ينص على مسؤولية الشركة التي ستنفذ العقد.

ومن جانب اخر اكد المدير العام لدائرة التخطيط والمتابعة في الوزارة ورئيسة ادارة مشاريع البنك الدولي ان المشروع يتكون من ثلاثة مسارات رئيسة، المسار الشمالي الشرقي يربط مدن محافظات ديالى وكركوك والسليمانية واربيل ونينوى وصلاح الدين وعدد محطاته ١٩محطة، والمسار الجنوبي الشرقي يربط محافظتي واسط والبصرة وعدد محطاته ١٨ محطة اضافة الى المسار الغربي الذي يربط مدن محافظة الانبار وعدد محطاته ١٩ محطة مشيرة الى ان (المسارات الثلاثة قد تم تمويلها من البنك الدولي وهي مؤسسة دولية تعمل على وفق اليات ولابد من التقيد بها لحماية الجهات المستفيدة من المنحة) مبينة ان سياسات البنك الدولي هي تشكيل فريق ضم اختصاصات عديدة وكانت مهمات هذا الفريق تزويد البنك الدولي بتقارير المشاريع فضلا عن حضور اجتماعات البنك.

آراء المواطنين

من جهتهم رحب المواطنون الذين عانوا خلا ل السنوات الماضية من رداءة الخدمة التي تقدمها شركات الهاتف النقال العاملة في العراق بالاعتماد على الالية الجديدة، الا انهم دعوا الى الرقابة الشديدة على تلك الشركات من اجل تحسين خدمتها في المستقبل.

لا تكتفي بما تم شرحه من قبل المسؤولين في مؤتمر صحفي واحد لا يمكن الرجوع اليه، المواطن باقر جواد قال:

كنا محرومين من هذه الخدمة رغم كونها قد غزت العالم قبل عقود، لذا كانت فرحتنا بأقتنائه كبيرة حتى وصل بنا الامر الى التباهي في البداية واستبشرنا خيرا لدى سماعنا بتبديل كارت الشحن من الدولار الى الدينار وفق قرار هيئة الاتصالات، الا اننا فوجئنا بزيادة مبالغ التكلفة للدقيقة والحدة مقارنة بالسعر الذي كنا نتداوله في السابق مع ان الجميع يجهل الالية التي اتبعت في ذلك التغير.

دعم الدينار العراقي

وقال رئيس القسم الاقتصادي في احدى صحفنا المحلية ان اجراءات الاتصالات صحيح ويدعم الدينار العراقي والاقتصاد الوطني امام الدولار، واوضح ولكن عند التطبيق لم يطبق مثلما كان مرسوما له حيث تم احتساب سعر الدولار ب١٢٠٠ دينار وهو اكثر من سعره المتداول وفي البورصة ايضا، وبين ان الشركات تبيع كارتات الشحن الى المكاتب بسعر كبير دون احتساب هامشا للربح للمحلات والمكاتب ما ساهم وبشكل فعال الى ظهور السوق السوداء الى جانب جهل المواطن تماما بالسعر الحقيقي لكارت الرصيد عند شحنه، اما عن المقارنة بسعر الرصيد مع الدول المجاورة فاوضح الزميل ان العراق في هذه الحالة يعتبر اغلى من كل الدول المجاورة بما فيها سوريا والاردن والقاهرة، وهو مخالف لكل ما ذكرته الهيئة العامة للاتصالا ت بخصوص تقليل كلفة الرصيد، وقد نغض النظر عن كل السلبيات المذكورة لو كنا قد لمسنا تحسنا في الشبكة الا ان الذي حدث هو العكس حيث التشويش الذي حصل ما جعل الخدمة الهاتفية للنقال امرا متعبا، وتتعذر الشركات الثلا ث بسوء الخدمة الى ان عدد المشتركين قد زاد الى حد كبير كما ان هناك امر اخر هو ان التشويش الذي يعاني منه المواطن تقول عنه الشركات ناجم عن قلة الابراج ومن الاجراءات الامنية المتخذة في التشويش على بعض الخطوط المرصودة امنيا، وطالب الزميل تلك الشركات وهيئة الاتصالات لمراجعة جدية للخدمات المقدمة من قبلها من اجل اعادة ثقة المواطن بذلك الاجراء الذي ظل ينتظره المواطن.

ضعف الرقابة

ودعا المهندس ابو وليد هيئة الاعلام والاتصالات الى تشكيل لجنة لاعادة النظر في احتساب اسعار المكالمات ومراعاة احتسابها وفق سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي ويوضح ابو وليد ان الشركات الثلاث تعمل وفق هذه الالية من دون خوف او محاسبة من احد ذلك لضعف الرقابة من جهة هيئة الاعلام والاتصالات على عمل الشركات وطالب وزير الاتصالات بضرورة الالتزام بالعقد المبرم مع تلك الشركات الذي ينص على خضوعها لتعليمات التسعيرة الواردة في العقد، وخلص المهندس الى القول ان الموضوع برمته كان يجب ان يخضع الى دراسة معمقة ومستفيضة نظرا لعدم ثبوت سعر الصرف للدينار العراقي والذي يتحمل تبعته المواطن الذي كان يعول على هذا الاجراء الا ان الخدمة ما زالت متدنية بكل اشكالها.

مكاتب الموبايل

صاحب مكتب الشبكة لبيع الموبايل حازم حسين اورد هذه الملاحظات بعد الاجراء الجديد في تحويل الرصيد من الدولار الى الدينار فقال:

- عند تعبئة الرصيد الجديد، وخاصة الورقي منه، يقل الرصيد الذي كان في النقال قبل التعبئة، كما ان المواطن لايعر ف سعر الدقيقة او الثانية واجزائها بالتحويل الجديد، كذلك المسج (الرسالة) لا يعرفه المواطن لكي يقدر كم استهلك من الرصيد، واوضح حسن ان الكارت الورقي ارقامه في الغالب ممسوحة لا تظهرها يجعل المواطن لا يثق بنا وغالبا ما يعتقد اننا السبب في ذلك، وان اربا حنا تدنت في هذا الاجراء الجديد ومعاناتنا ومعاناة المواطن هي عدم وجود البدائل عن الشركات الثلاث، وطالب حسين في نهاية حديثة بتشديد الرقابة على عمل الشركات وان لا تقف الجهات المعنية بموقف المتفرج على ما تقدمه تلك الشركات من سوء الخدمات.

في الشركة العامة للتبوغ والسكائر

مئات المكائن العاطلة وآلاف العمال من دون عمل

بغداد / شاكر المياح

موقعان يشغلان مساحتين شاسعتين من الارض تتجمع تحت سقوفهما المئات من مكائن صنع السكائر العاطلة التي عفا عليها الزمن بعدما شاخت وتآكلت أجزاؤها، صريرها يصك الآذان إذا ما حاول احد العمال تشغيلها، لم تعد الان سوى كتل حديدية تراكم عليها الصدأ والتراب، احدهما يقع في منطقة الاورفلي ويسمى مصنع النصر، والآخر على الضفة الشرقية من نهر دجلة في منطقة المسبح / الكرادة الشرقية، مبان ومسقفات يحسبها المرء تؤدي وظائف خدمية او اقتصادية وهي في حقيقتها ليست سوى مطامر للحديد السكراب لا حياة فيها.

في مصنع النصر التقينا مديره المهندس عصام محسن غالي الذي قال: انشئ المصنع في عام ١٩٨٨ لإنتاج أنواع عديدة من السكائر، منها سومر سوبر كنك سايز، سومر ازرق كنك سايز، والرشيد والمربد والرومانس، عدد العاملين في الوقت الراهن يبلغ ١٢٠٠ عامل وعاملة، منهم ٢٧٠ من المفصولين السياسيين الذين اعيدوا الى الخدمة، يتقاضون الرواتب بموجب قرض من وزارة المالية ينتهي بنهاية عام ٢٠١٠.

توقف الإنتاج بسبب قدم المكائن

وقال:نحن متوقفون عن الانتاج في الوقت الراهن بسبب قدم المكائن التي هي بحاجة الآن إلى الصيانة والتأهيل ويتطلب هذا مبالغ طائلة ليس بمقدور المصنع توفيرها، والنقطة الأهم في هذا الموضوع ان عملية الصيانة والتأهيل غير مجدية، لان مواصفات النوعية مفقودة فيها والافضل استبدالها بمكائن حديثة تعيد امجاد المصنع يوم كان يغذي المنطقة بأكملها، ونستطيع من خلالها منافسة المنتج المستورد من خارج العراق وعلى وفق معايير الايزو الحديثة، السوق المحلية تعج بأنواع عديدة من السكائر، واغلب المواطنين لا يعرفون مناشئها وهي من الانواع الرديئة، بل يقتنونها بحسب شكل العلبة ونوعها، لدينا خزين من سكائر سومر غير ان ضعف التسويق يقف حائلا دون انتشارها، كما أن طبيعة المنافسة مع المستورد غير متكافئة جعلتها وكأنها مفقودة من السوق ونحن نبيع الكارتون الواحد الذي يحوي ٥٠ كروسا بسعر ٤٢ الف دينار بمعنى ان سعر الكروس الواحد هو ٨٠٠ دينار وسعر العلبة الواحدة ٨٠ ديناراً ومع هذا فان المواطن يفضل المستورد على المحلي، كما ان نوعية تبوغ مصنعنا هي فرجينيا أصلية،وقد استوردناها بموجب مذكرة التفاهم قبل سقوط النظام السابق فضلا عن التبوغ المحلية.

سر الحريق الذي طال المصنع

وعن التخريب الذي لحق بالمعمل الذي لا تزال آثاره ماثلة للعيان حتى هذه اللحظة قال: في عام ٢٠٠٤ إبان احتدام أعمال العنف الطائفي والارهابي تعرض معملنا الى ضربة هائلة لا احد يعرف مصدرها اسفرت عن إحراق مخازن التبوغ ومخازن البضاعة الجاهزة والمواد الاولية وجزء من مخزن الفلتر وسجل الحادث ضد مجهول، المصنع متوقف عن الإنتاج في الوقت الراهن والعمال يجرون اعمال الصيانة على المكائن بشكل يومي من الساعة الثامنة صباحا وحتى الثانية بعد الظهر.

نحن الآن نبيع التبوغ بتوليفة محلية وأجنبية ناهيك عن السكائر التي تم خزنها حينما كان المصنع منتجا، واغلب المتبضعين هم من التجار وباعة المفرد بموجب موافقات صادرة من وزارة الصناعة، ولدينا خطة لتحديث المصنع ربما يبدأ العمل فيها في الربع الاخير من العام الجاري وحتى عام ٢٠١١ هذه الخطة تشمل معمل بغداد أيضاً، وتتضمن استيراد مكائن ذات مواصفات عالمية، وأعلنا عنها في الصحف العراقية وبعض القنوات الفضائية، وأتوقع ان تكون السكائر العراقية منافساً قوياً لما هو مستورد من السكائر الأجنبية لان المكائن الحديثة هي بمواصفات قياسية ونوعية عالية مع اننا نفتقر الى تشريعات تحمي المنتج العراقي، وفي الوقت نفسه تؤمن الحماية للمستهلك، في الاردن على سبيل المثال هناك ضريبة على المنتج المستورد تعادل ما نسبته ٥٠٠٪من قيمته الفعلية وهكذا جميع دول الجوار.

شركتنا كانت العمود الفقري لوزارة الصناعة

أما زيادة تسعيرة السكائر العراقية فهو امر غير ممكن في الظرف الراهن فهي بسعرها المتدني هذا تواجه صعوبة في التسويق، سابقا كان التشغيل يتم على حساب العامل لان ساعات العمل يفترض ان تكون ٨ ساعات يوميا، لكن الواقع غير ذلك اذ تصل ساعات العمل في بعض الاحيان الى ١٦ ساعة والمكائن تفتقر الى المواصفات النوعية ومع هذا كان الاقبال على السكائر العراقية ممتازا بسبب اجراءات منع دخول السكائر الأجنبية وكان التجار والمتبضعون يقفون طوابير امام بوابات المصنع وكان اعتماد وزارة الصناعة على شركتنا ومصانعها، اما الان فقد اختلفت اذواق المدخنين وخاصة الشباب منهم الذين يبحثون عن النكهة وجمال العلبة حتى الصينية منها.

لقاؤنا التالي كان مع مدير الانتاج وممثل المنتسبين في مجلس ادارة الشركة طالب خلف شذر الذي قال: نحن في مصنع النصر عانينا سياسة الاهمال من قبل الدولة لكونه من ضمن شركات التمويل الذاتي، و لظروف خارجة عن ارادة العاملين توقف المصنع عن الانتاج، ولكي يعود المصنع الى سابق عهده لا بد من تحديث مكائنه او على الاقل تأهيلها واعادة الحياة اليها، سيما بعد نفاد موادها الاحتياطية وهي مكائن انكليزية تم نصبها عام ١٩٨٨. جميع العاملين في هذا المصنع غير مشمولين بمخصصات الخطورة لكون المصنع متوقفاً عن العمل، ولا ذنب للعاملين بهذا التوقف علما بان المصنع فيه ٢٢ خطا إنتاجيا كانت تغطي حاجة السوق وتصدر الفائض الى خارج العراق ومنها الدول الخليجية وخاصة الكويت والامـارات، وكانت جميع الـوزارات العراقية تركز في طلباتها للسكائر على منتجاتنا لان مواصفاتها عالية الجودة، نحن نفتقر الآن الى السيولة النقدية حتى اننا نعجز عن ترقية العمال والموظفين. وعن توفروسائل السلامة الصناعية قال: هي متوفرة ونسعى الى تأمينها باستمرار من خلال اللجان التي تتفقد المصنع بين آونة واخرى.

الامراض بدأت بالظهور بين العاملين

مشغلة ماكنة السكائر رباب عكار قالت: مضى على عملي في مصنع النصر قرابة ٢٣ سنة وراتبي يربوعلى ٦٠٠ الف دينار وبسبب تعاملنا مع التبوغ بدأت بعض الامراض تظهر بين اوساط العاملين، وقبل مدة توفيت احدى العاملات في المصنع نتيجة إصابتها بمرض خبيث بسبب الابخرة المتصاعدة من المكائن، بالرغم من توقف المصنع فإننا مستمرون وملتزمون بالدوام اليومي ونجري اعمال الصيانة المعتادة على المكائن يوميا. عدد النساء العاملات في المصنع بحدود ١٠٠ عاملة يمتلكن الخبرة والمهنية العالية كونهن عاصرن البدايات الاولى لإنشائه ومعظمهن يعانين أمراضاً، بعضها مزمنة كالسكري وارتفاع ضغط الدم وامراض اخرى، كسوفان المفاصل بسبب الوقوف لفترات طويلة امام المكائن. وناشد ممثل المنتسبين في مجلس الادارة المسؤولين إعادة الحياة الى هذا المصنع والمفصل المهم من مفاصل الصناعة العراقية من خلال استحداث خطوط انتاجية جديدة او تأهيل المكائن القديمة من أجل تعزيز الاقتصاد الوطني ورفع مستوى كفاءة العاملين التي قد تندثر هي الاخرى بفعل تقادم الزمن عليها.

٢٢٠ نوعاً من السكائر المستوردة رديئة المواصفات

محطتنا التالية كانت في مكتب المدير العام المهندس نوري حطاب الذي قال: الشركة العامة للتبوغ والسكائر هي احدى شركات وزارة الصناعة والمعادن وتابعة الى قطاع الصناعات الغذائية والدوائية، وتمتلك الشركة موقعين للانتاج، موقع بغداد يشتمل على عشرة خطوط انتاجية للسكائر وخطوط إنتاجية لصناعة الشخاط. الطاقة التصميمية للمعمل ٣٦١٥٠٠ كارتون سكائر سنويا و ٥٨٨٠٠٠ كارتون سنويا. معمل النصر يحتوي على ١٩ خطا انتاجيا للسكائر بطاقة تصـميـمـية تبلغ ٧٩٣٥٥٠ كـارتـونـاً سـنـويـاً، السكائر المنتجة مطابقة للمواصفة العراقية رقم ٥٤٦، والشخاط المنتج بعلامات مختلفة، منها علامة النخيل المطابقة للمواصفة العراقية رقم ٥٨، السكائر التي تنتج في هذين المصنعين ذات مواصفات عالية الجودة وهي افضل من الانواع المستوردة حاليا والتي تبلغ اكثر من ٢٢٠ نوعاً غير خاضعة للمواصفات، التأكيد النوعي يتم من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية للسيكائر والشخاط، الخطوط الانتاجية متوقفة عن العمل في الوقت الراهن بسبب تقادم المعدات وعدم ملاءمتها لإنتاج نوعيات منافسة للمستورد من السكائر الأجنبية في السوق المحلية، وللشركة توجهان رئيسيان، الأول شراء خطوط انتاجية جديدة لإنتاج سكائر بمواصفات راقية، والثاني جذب المستثمرين للاستثمار في معامل السكائر.

عام ١٩٢٩ تأسس أول معمل للسكائر في العراق

تأسس اول مصنع ميكانيكي للسكائر في العراق عام ١٩٢٩، وبعد تأميم شركات صنع السكائر في عام ١٩٦٤ الحقت الشركة العامة للشخاط بالشركة العامة للدخان والسكائر في عام ١٩٧٢، وتم دمج الشركة العامة للدخان العراقية والمنشأة العامة للدخان الوطنية في عام ١٩٨٧، واصبحت الشركة العامة للتبوغ والسكائر بموجب قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧، وعدد العاملين في مصنع بغداد بحدود ١٠٠٠ منتسب وادارة عامة بحدود ٣٠٠، وعدد المهندسين العاملين في مصنع بغداد ٦٦ مهندسا في مختلف الاختصاصات. هناك سببان لتعطيل الشركة عن العمل، الاول تمثل في اتخاذ معمل النصر قاعدة للقوات الاميركية التي غادرته في منتصف عام ٢٠٠٩، اما الثاني فهو التدفق غير المنضبط للسكائر الأجنبية، عدم وجود حماية للمنتج الوطني، تعريفة كمركية غير فعالة فبات من الصعوبة ان تناقش الشركة العامة في ظل هكذا وضع لاننا نلتزم بمواصفة قياسية وبالنوعية، حاليا نطالب بحماية المنتج الوطني وحماية المستهلك وفي الوقت ذاته العمل بالتعرفة الكمركية من اجل استعادة امجاد الشركة العامة للتبوغ والسكائر، ويسترسل: السكائر المستوردة لا تخضع للتقييس والسيطرة النوعية وبعض نوعياتها لا يصلح للاستهلاك البشري لأنها منتهية الصلاحيات والدليل ان اسعارها دون كلف انتاجها، نحن الان في مرحلة مقارنة العروض المقدمة لنا لشراء خطوط انتاجية جديدة ضمن خطة استثمارية اعدت للشركة، السكائر المستوردة غير خاضعة للضريبة ولا لقانون المكس العراقي، ويضيف: لدينا خطة للسنوات الثلاث المقبلة ٢٠١٠، ٢٠١١، و ٢٠١٢ لتشغيل مصنعي بغداد والنصر.

في قاعة هائلة انتشرت فوق مساحتها الواسعة مكائن بالعشرات، عدد من العمال كانوا منهمكين بإصلاح واحدة منها، احدهم اسمه ناصر صيوان قال: امضيت ٢٣ عاما في معمل بغداد اعمل بصفة ميكانيكي في القسم الفني وراتبي الاسمي ٤٦٤ الف دينار وهذه الماكنة علامة (مولنص) مصنعة في عام ١٩٨٢ وهي انكليزية المنشأ وها نحن نعمل على إعادتها إلى الإنتاج بطلب من المدير العام، بعد ان كانت متوقفة عن العمل لمدة اربع سنوات. زميله الميكانيكي سليم كاظم قال: منذ ٢٤ سنة وانا اعمل في هذا المعمل، في زمن الحصار كنا نعاني شحة الأدوات الاحتياطية تسببت في انخفاض الانتاجية وتراجعت نوعية المنتج، وما زال الحال على ما هو عليه، إذ لم نستورد اية قطعة غيار لحد الآن، بعض الاجزاء كانت تصنع في ورش محلية وكانت ناجحة جدا، وكذلك في هيئة التصنيع العسكري المنحلة، وعبر عن رأيه بالتبغ الفلاحي (المحلي) قائلا: (مو زين اما الافرنجي فمضبوط كلش).